http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1361) السنة السادسة - الاربعاء(5) تشرين الثاني 2008

مؤتمر اقتصادي عراقي ـ أمريكي :

تذليل العقبات امام الاستثمارات وتطوير القطاع الخاص

بعد ان اختتم مؤتمر الحوار العراقي- الأمريكي للاستثمار في العراق أعماله ،السبت، بعد مباحثات عقب مسؤولون عراقيون وأمريكيون رفيعو المستوى حول سبل استقطاب الاستثمار الأجنبي في العراق، اتفق الجانبان على عقد مؤتمر اقتصادي موسع في بغداد خلال النصف الأول من العام القادم.

متابعة : المدى

واصدر المؤتمر في ختام أعماله بيانا مشتركا تضمن في ابرز نقاطه التأكيد على أهمية تذليل العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية وتطوير القطاع الخاص، فضلا عن أهمية إقرار التشريعات التي تجعل الاقتصاد العراقي يتجه نحو السوق الحرة.

وكان المؤتمر قد حضره نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي ونائب رئيس الوزراء رافع العيساوي ووزراء المالية والصناعة والتخطيط ومحافظ البنك المركزي سنان الشبيبي ورئيس هيئة الاستثمار احمد رضا، في حين ضم الوفد الأمريكي نائب وزير التجارة جون سوليفان والسفير الأمريكي رايان كروكر ومساعد الممثل التجاري مايكل ديلايني إضافة الى عدد من المسؤولين الأخرين.

افتتح الحوار نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي بكلمة ركز فيها على التغيير الحاصل في السياسة الداخلية والخارجية في العراق التي من شانها أن تقود الى علاقات طيبة مع بلدان العالم كافة وذلك نقيض سياسة "الاستبداد الداخلي وحكم الحزب الواحد التي كان يتبناها النظام العراقي السابق التي قادته الى حروب وحصار وتجميد أموال".

وأشار عبد المهدي الى ان أهم مشاكل الاقتصاد العراقي تتجلى في "طبيعة النظام الذي كان شديد المركزية وان التحدي قائم على أساس تحويله الى نظام لا مركزي يساهم فيه القطاع الخاص بنسبة كبيرة لإعادته الى مكانه الطبيعي الذي كان عليه أواسط الخمسينيات.

بدوره قال نائب وزير المالية الأمريكي روبرت كيميت في كلمته التي القاها خلال الحوار ان هناك عقبات كثيرة لدخول المستثمرين الى العراق، وهي عقبات تقف ضد توسيع الاستثمار فيه، مضيفا نحن هنا لتشجيع القطاع الخاص، والمجتمع الدولي مستعد لتطوير الاقتصاد العراقي، مشيدا بأداء الاقتصاد العراقي الذي قال انه حقق خطوات كبيرة في مجالات عديدة، ابرزها ثبات سعر العملة ومعدلات التضخم، فضلا عن إقراره قانون الاستثمار.

وبين نائب وزير التجارة الأمريكي جون سوليفان في كلمته ان الشركات الأمريكية ترغب بالمجيء للعراق والعمل فيه، إلا إن حضورها قليل جدا في الوقت الحالي لأنها بحاجة لتطوير مناخ الاستثمار قبل حضورها الى العراق، وتلك هي الخطوة الاساسية للاستثمار في العراق.

من جهته، قال السفير الأمريكي في بغداد رايان كروكر، ان العراق، لا يستطيع وحده إقامة اقتصاد جيد، لكن بمساعدة العالم سنتمكن من تكوين نظام اقتصادي قوي، مبينا ان هناك رغبة عامة لزيادة الاستثمار في العراق، وذلك من خلال تشجيع رجال الأعمال وتشجيع نشاط القطاع الخاص فيه.

واختتم المؤتمر ببيان صحفي مشترك جاء فيه ان الحوار العراقي الامريكي أعطى فرصة لمسؤولين كبار في الحكومة العراقية والأجنبية لطرح تجاربهم في اعمال الاستثمار بالسوق العراقي، واقتراح أهم الخطوات العلمية التي تذلل الصعوبات والعراقيل، وتجعل من العراق مركزا لجذب رؤوس الاموال العراقية والاستثمار الاجنبي والمشاريع التجارية.

وبحسب البيان فان مدير البنك الدولي في العراق أعطى اقتراحاته وتوصياته حول كيفية تحسين الحكومة العراقية لمناخ أعمال والاستثمار.

وأشار البيان الى ان الجانب العراقي أكد أهمية تذليل العقبات أمام الاستثمارات وتطوير القطاع الخاص، كإقرار التشريعات اللازمة وإزالة كل العراقيل القانونية والإدارية والصعوبات الأخرى التي من شانها عرقلة عمل القطاع الخاص والشركات الأجنبية للقيام باعمال استثمارية في العراق.

وشدد الجانبان على أهمية إقرار التشريعات التي تجعل الاقتصاد العراقي يتجه نحو السوق الحرة واتفقوا على ان التطبيق الكامل لقانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦ هو من أولويات عمل اللجنة الوطنية للاستثمار، وهو ما تدعمه السلطات العراقية اتحاديا ومحلياً.

وأشار الجانبان بحسب البيان المشترك الى ان "انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية هي خطوة رئيسية لتكامل اندماج العراق في الاقتصاد العالمي والتكيف الكامل مع مقاييس التجارة والاستثمار العالمية.

واتفق الوفدان العراقي والأمريكي على ضرورة الاستمرار في الحوارات الثنائية في مجال التعاون الاقتصادي كوسيلة لدعم اقتصاد مزدهر في العراق وتشجيع التعاون بين الدولتين، كما تم التوصل الى صيغة مؤتمر اقتصادي موسع يعقد خلال النصف الأول من العام القادم في العراق.

وفي غضون المؤتمر والاتفاقية الأمنية قال نائب وزير الخزانة الامريكي روبرت كيميت ان تأجيل الموافقة على اتفاقية مع الولايات المتحدة قد يجعل المستثمرين يترددون في الاستثمار في العراق حتى على الرغم من تحسن الأمن، وذلك في رسالة الى العراق فيد بانه لا إقبال أمريكي على الاستثمار والمساعدة في بناء اقتصاد من دون الموافقة على الاتفاقية الأمنية، ويذكر ان تصريح كيميت هذا يأتي بعد ان اغلقت واشنطن باب المحادثات.

وقال كيميت على هامش المؤتمر: ما يقوله رجال الاعمال لنا هو انهم يراقبون تلك المفاوضات وهم يضعون السياسة العامة لقراراتهم بشأن الاستثمار.

هم ينظرون الى غياب اتفاق حتى الان على الترتيبات الامنية الجديدة كمؤشر لما قد يكون عليه الامن في المستقبل وكمؤشر لما قد يكون عليه الحال عندما يجرون مفاوضات مع الحكومة العراقية.

والعراق والولايات المتحدة محصوران في مفاوضات مطولة بشان اتفاقية ستمكن القوات الامريكية من البقاء في العراق بعد ٢٠٠٨.

ويذكر ان رويترز أضافت الى ذلك ان مسؤولين أمريكيين عبروا عن الغضب بعد ان طالب العراق بادخال تغييرات على مسودة نهائية للاتفاقية الشهر الماضي عقب ايام من حصولها على موافقة مفاوضين اختارهم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي.

وتنص الاتفاقية على انسحاب القوات الامريكية من العراق بحلول نهاية ٢٠١١ ما لم تتلق دعوة للبقاء وتسمح بمحاكمة الجنود الامريكيين امام المحاكم العراقية عن الجرائم الخطرة التي ترتكب خارج الخدمة.ويريد العراق تغييرات بما في ذلك ضمانات أقوى بشأن موعد الانسحاب وتفسير أكثر وضوحا بشأن متى يمكن محاكمة الجنود، وستحل الاتفاقية محل قرار لمجلس الامن التابع للامم المتحدة ينقضي بنهاية هذا العام.

الاتفاق الأمني وانحسار العنف

ويذكر من جهة اخرى ان العنف تراجع بشكل حاد في العراق فوفقاً لإحصاءات للحكومة العراقيةان تشرين الاول كان أكثر الشهور أمانا للمدنيين منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في ٢٠٠٣.

وقال كيميت ان شركات أمريكية اتصلت به مبدية اهتماما بالاستثمار في العراق خصوصا في قطاعي النفط والغاز وايضا في التصنيع والتمويل.

وأضاف ان الشركات التي اتصلت بنا.. بالتأكيد تعتقد بان الوقت مناسب لدراسة فرص استثمارية.

من جانبه قال الدكتور أحمد رضا رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق ان المستثمرين لديهم اقتراحات لمشاريع للتنمية بقيمة ٧٥ مليار دولار ..بما في ذلك مشروع قيمته ١٧ مليار دولار لتطوير مطار بغداد.. تنتظر الموافقة من مجلس الوزراء.وقال رضا: العراق هو الحقل الأخضر الاخير للاعمال نحتاج كل شيء من البنية التحتية الي البتروكيماويات، ففي العراق حاجة ماسة الى الاعمار بعد عقود من الحروب والعقوبات الاقتصادية وتباطؤ استثمارات القطاع الخاص بسبب انعدام الامن، وان قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق عام ٢٠٠٦ بلغت ٢٧٢ مليون دولار فقط.

من الواقع الاقتصادي

الإعفاء الضريبي لقطاع الصناعات

هادي طعمة

من التحديات المهمة الظاهرة على سطح الوضع الاقتصادي التي يواجهها العراق الان، الحاجة الماسة الى بناء قاعدة صناعات وطنية تعوض بانتاجاتها عن الاستيراد، فتغني عن الانفاق لحساب الخارج، وتوفر فرصا مؤكدة لامتصاص البطالة بتشغيل الايدي العاملة لاجل تحقيق النمو في الناتج المحلي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط وناتجه المعرض لتقلبات السوق الخارجية.

فالقطاع الصناعي احد محاور تقدم البلاد عموما وتشجيعه احد ركائز السياسة الاقتصادية لتوسيع دائرة الانتاج الصناعي، الكبير منها والمتوسط، وهذا ما تتطلبه اوضاعنا الاقتصادية الحالية، ليس بتنويع القاعدة الاقتصادية فقط بمالها من مردودات تنموية، بل بالأخذ من باب الأولويات بيد مرتكزات قائمة لتيسير لها في اطار النهوض بالقطاع الاقتصادي دونما استثناء لأي وحدات من كيانه ومقوماته ومرتكزاته.

ومما يحتم هذا التوجه اكثر من اي شيء آخر ان القطاع الصناعي قد عانى الشيء الكثير من المعوقات ولاسيما انقطاع الطاقة الكهربائية التي اوقفت عمله طوال مدد زمنية بما فيها تلك الي تلت ٤/٩ حتى ان سلطة برا يمر مراعاة لذلك أصدرت امرها المرقم ٣٧لسنة٢٠٠٣ وقرار سلطة الائتلاف٤٩لسنة ٢٠٠٤مراعية ذلك واعفت المشاريع الصناعية من ضريبة الدخل .كما عانى إضافة الى ذلك اضطراب الوضع الأمني الامر الذي أدى الى توقف المشاريع الصناعية بنسبة ٩٠٪ بعد ان كانت نسبة التوقف ٧٠٪، ولا يختلف اثنان على هذا القطاع يحتاج الى الدعم و ابداء التسهيلات اللازمة لتمكينه من النهوض والإنتاج والتطور وبما يستوعبه من فائض المال الحالي.

وليس ببعيد عن أنظار المسؤولين كافة وبخاصة في السلطتين التشريعية والتنفيذية ان الإعفاء الضريبي احد أوجه الاخذ بيد القطاع الصناعي الذي تدرجه القوى السياسية جميعا بين برامج عملها ونشاطها ،وذلك ما يفرض حضوره في قرا ر يلبي هذا المطلب الوطني الملح°في ظروفنا الحالية، مستجيبا لاتحاد الصناعات العراقي، خاصة ان المشاريع الصناعية الصغير منها والمتوسط بين متوقفة عن العمل او متلكئة منذ سنين بسبب ما اعترضها من معوقات، لا تحتاج الى حزمة إجراءات معقدة بقدر ما يتطلبه النظر الموضوعي الى احوال هذا القطاع وما عاناه من ظروف قاهرة، لأجل خلق بيئة ملائمة لتشغيل ما موجود من صناعات في متناول اليد، ولا تطلب اكثر مما هو في متناول يد السلطات المسؤولة بيسر.

وليس ببعيد عن أنظار المسؤولين كافة وبخاصة في السلطتين التشريعية والتنفيذية ان الإعفاء الضريبي احد أوجه الاخذ بيد القطاع الصناعي الذي تدرجه القوى السياسية جميعا بين برامج عملها ونشاطها ،وذلك ما يفرض حضوره في قرا ر يلبي هذا المطلب الوطني الملح°في ظروفنا الحالية، مستجيبا لاتحاد الصناعات العراقي

فرص بريطانية للاستثمار على الطاولة الإماراتية

لندن: متابعة المدى

اعلن مصرف باركليز البريطاني انه قدم اقتراحا لجمع ٧,٣ مليار جنيه إسترليني (اكثر من ١١,٥ مليار دولار أمريكي) لتحسين وضعه المالي، وأشار المصرف الى ان الأموال ستجمع من صناديق استثمار والأسر الحاكمة في دبي وابو ظبي.

أوردت النبأ وكالة رويترز وأضافت: خلافاً للمصارف البريطانية الكبيرة الاخرى، لم يقبل مصرف باركليز بالمساعدة المالية التي قدمتها الحكومة البريطانية لتحسين وضع البنوك وسط الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المستجدة.

وفي سياق الدفاع عن قراره قال المصرف ان اقتراحه يشكل خطوة الى الأمام في سبيل ابقاء باركليز «قويا وحرا» في الوقت نفسه.

وفي حال نجح باركليز في تنفيذ خطته فسوف يمتلك المستثمرون الخليجيون نحو ٣٢٪ من اسهم المصرف.

من جهته، اشار محرر الشؤون الاقتصادية في بي بي سي روبرت بيستون ان خطوة باركليز تظهر انه في موقع اقوى من بنوك بريطانية اخرى.

لكن المحرر أضاف بأن باركليز قد ينجح من خلال خطته بتجنب شراكة دافعي الضرائب البريطانيين الا ان ذلك لا يعني ان ما يطمح اليه باركليز اقل ثمنا من خطة الإنقاذ التي عرضتها الحكومة.

من جهة أخرى ذكرت انباء لندن ان من المنتظر أن يحث رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون دول الخليج العربية على المساهمة في إرساء استقرار الاقتصاد العالمي وأسعار النفط عندما يرأس وفدا من الوزراء ورجال أعمال في زيارة الى المنطقة مطلع الأسبوع القادم.

ويريد براون من الدول التي تملك موارد كبيرة مثل الصين ودول الخليج المساهمة في صندوق دولي أوسع نطاقا يهدف الى مساعدة الاقتصادات الصغيرة.

وأبلغ متحدث باسم براون الصحفيين يوم الجمعة «انها في وضع كدول تملك احتياطيات هائلة من الثروة يمكنها من المساهمة في إعادة تمويل استقرار النظام المالي العالمي.

من مصلحة الجميع تحقيق الاستقرار.. وفي الأجل الطويل .. نمو مستدام في الأسواق العالمية.

وأيدت بريطانيا وألمانيا هذا الاسبوع إنشاء تسهيل تابع لصندوق النقد الدولي لمساعدة الاقتصادات المتعثرة في مواجهة أزمة الائتمان. ويعني مثل هذا التسهيل دعم خزائن صندوق النقد الدولي.

وكان وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد ال نهيان قال يوم الخميس الماضي ان دول الخليج العربية مستعدة لبذل كل الجهود اللازمة لحماية الاقتصاد الدولي من تأثير الأزمة المالية.

على الصعيد نفسه قالت مسؤولة إماراتية رفيعة المستوى ان الإمارات العربية المتحدة تتطلع الى تعزيز الاستثمار في الولايات المتحدة وانها ترى فرصا جيدة مع تراجع أسعار شركات كثيرة بسبب الازمة المالية العالمية.

وأبلغت وزيرة التجارة الخارجية الشيخة لبنى القاسمي رويترز في مقابلة لها ان الكثير منها شركات ممتازة. لا يوجد ما يعيب هذه الشركات.. انها تحقق عائدات جيدة.

وأضافت: هذا أفضل وقت لاستغلال بعض فرص الاستثمار العظيمة والاستحواذ على شركات بجزء زهيد جداً من قيمتها قبل شهور.

في بعض الأحيان ينظر الناس اليها كأوقات عصيبة لكنها بالنسبة لبعض الناس فرصة، وكانت تصريحات مماثلة صدرت يوم الخميس ٢٠٠٨/١٠/٣٠ عن سلطان أحمد بن سليم رئيس مجلس إدارة شركة دبي العالمية للاستثمار المملوكة لحكومة الإمارة.

وكان سليم قال ان في السوق يوم الجمعة فرصا متاحة بجزء زهيد للغاية من قيمتها الحقيقية.

وتشمل أصول دبي العالمية شركة موانئ دبي العالمية التي دارت حولها عاصفة سياسية منذ عامين عندما اكتشف مشرعون أمريكيون ان الشركة العربية استحوذت على أنشطة موانئ أمريكية في إطار صفقة شرائها لشركة بي آند أو البريطانية.

ولتبديد المخاوف باعت موانئ دبي العالمية أصول الموانئ الى شركة التأمين العملاقة (أمريكان انترناشونال جروب) التي كادت تنهار هذا العام وهي مملوكة الان بنحو ٨٠٪ للحكومة الأمريكية.

وتدخل مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) في شهر أيلول الماضي لإنقاذ شركة التأمين بتسهيل ائتماني قيمته ٨٥ مليار دولار ثم قدم لها ٣٧,٨ مليار دولار أخرى.

اقتصاديات الظل

بيع يرتهن المشتري

من قواعد السوق ان ليس في البيع قسر ولا في الشراء اكراه، فالبائع يعرض بضاعته او خدماته وللمشتري ان يقرر وهذه القاعدة كما انها من المبادئ التي صارت من بديهيات البيع والشراء، كذلك من البديهي في تعاملات السوق ان لا يكون ارغام في البيع ولا في الشراء، الا ان هذه البديهيات التي تعارفت عليها البشرية منذ قرون موغلة في القدم ،تنقضها الان بعض شركات الاتصال (بالهاتف المحمول).

فتحجب الاتصال عن مستعمل الخدمة التي تقدمها اذا كان رصيده يقل عن أربع دولارات بقليل وتطلب منه ان يضيف لرصيده مبلغ بطاقة جديدة ولا تأخذ بما يضاف الى رصيده من محمول آخر ولا تعده شيئاً، ولا تتيح له الاتصال الا اذا نفذ طلبها، كأن مستعمل الخدمة الهاتفية أسير طلبات شركة المحمول!

في الحالتين لا تجد نفسك الا في هذه النقطة من السيطرة على الاتصالات، واذا استغربت هذا الشذوذ على قاعدة التعاطي في السوق ورغبت في الا تستجيب لطلب الشركة فيعلق العمل (بمحمولك) ولا فكاك لك الا اذا (افتديت توقيفه) بشراء ببطاقة جديدة و(عبأت) رصيدك بمبلغها!

ليس هذا من تقاليد السوق في شيء قط، بل هو قسر واكراه تعسفي يرتهن المشترين.. فمن يحميهم باعتبارهم مستهلكين، من الاحتكار والارتهان؟

أثر السياسات الاقتصادية في التغييرات الهيكلية بالاقتصاد التركي

الموصل/ نوزاد شاكر

صدر عن مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل ودار ابن الأثير للطباعة والنشر، كتاب ل د. رواء زكي يونس الطويل كتاب(أثر السياسات الاقتصادية على التغييرات الهيكلية في الاقتصاد التركي ١٩٨٠- ١٩٩٥يقع في ٢٥٦ صفحة، ويتضمن أربعة فصول، يتحدث فصله الاول عن التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية ودورها في عملية التغييرات الهيكلية، التحليل الاقتصادي وأهداف السياسة الاقتصادية وأهمية سياسة التجارة الخارجية، ونظرة تحليلية لنظريات التنمية الاقتصادية، فيما يسلط الفصل الثاني الضوء على أهداف ومؤشرات السياسة الاقتصادية الزراعية ودورها في تطورات الاقتصاد التركي للفترة من ١٩٨٠-١٩٩٥، بما فيها خطط التنمية الاقتصادية، وأداء النشاطات الاقتصادية التركية، والناتج القومي الاجمالي في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والناتج المحلي وكذلك الناتج المحلي الاجمالي والقوى العاملة، بينما تطرق الفصل الثالث الى اتجاهات تطور بنية التجارة الخارجية الزراعية وأهميتها في الاقتصاد التركي، بما فيها سياسة التجارة الخارجية في الاقتصاد التركي وسعر الصرف وأثره على التجارة الخارجية التركية، والتغيرات الهيكلية في تجارة تركيا، وافردت الفصل الرابع لتقدير أثر السياسات الاقتصادية على التغييرات الهيكلية في الاقتصاد التركي، بمبحث عن نماذج القياس الاقتصادي ومبحث عن القوى العاملة، ونتائج التحليل القياسي- الاقتصادي في تحقيق التغيرات الهيكلية.وعن سبب اختيار تركيا كنموذج ذكرت د.رواء الطويل (ان تركيا تقع ضمن مجموعة الدول المصدرة للمواد الأولية كما أنها تندرج ضمن الأقطار المتوسطة الدخل حسب تصنيفات البنك الدولي كذلك يهيمن القطاع الأولي –الزراعة والتعدين- على التشغيل فيها).

وأضافت: (تركيا دولة في أعالي حوضي دجلة والفرات وان سياستها الإنمائية المائية التي تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة لها سوف يكون لها أثر ايجابي على تنوع إنتاجها السلعي وبالتالي على التغييرات الهيكلية في اقتصادها، ومن ناحية أخرى فان هذه السياسة لها تأثير مباشر على الموارد المائية المتاحة في العراق، هذا إضافة الى العلاقات التجارية التي يرتبط عن طريقها كل من الاقتصاد العراقي والتركي).والدكتورة رواء زكي يونس الطويل باحثة واستاذة مساعدة في مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل متخصصة بالاقتصاد الزراعي في تركيا، لها بحوث ودراسات عديدة، شغلت مناصب عديدة في جامعة الموصل منها رئيسة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في مركز الدراسات الاقليمية لها عدة بحوث وكتب منشورة منها:

كتاب (تطور هيكل الصادرات الزراعية التركية وأثرها على النمو الاقتصادي التركي للفترة ١٩٧٦-١٩٩٨، التجارة الخارجية لتركيا) صدر عن جامعة الموصل عام ١٩٩٨. وكتاب (تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد) عن الدار الجامعية للطباعة والنشر بالاشتراك مع الدكتورة وصال العزاوي عام ٢٠٠٢.

وبحث بعنوان (تحليل اقتصادي للعلاقات التجارية التركية الاقليمية ١٩٨٠-١٩٩٨) نشر في مجلة شؤون الأوسط عام ٢٠٠٦، وأيضا بحث تحت عنوان (تجارة تركيا بين أوروبا والوطن العربي) منشور في مجلة شؤون الأوسط، بيروت عام ٢٠٠٤.